سياسة إضفاء الطابع المحلي

مشاورة غير رسمية

مقدمة

1- تحدد هذه السياسة الاتجاه الاستراتيجي لجهود برنامج الأغذية العالمي **(البرنامج)** في النهوض بإضفاء الطابع المحلي من أجل تلبية احتياجات الأشخاص بمزيد من الكفاءة والفعالية، ودعم الحلول المستدامة من خلال تسخير برامجه وأنشطته ونهجه بطرق تضع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صميم جهوده. ويُعرّف **البرنامج** "إضفاء الطابع المحلي" على النحو التالي:

*عملية تُحدث تحولا في طريقة تصميم العمل الإنساني والإنمائي الذي يقوم به **البرنامج** وتنفيذه وتمويله من أجل دعم أفضل للجهود المبذولة بقيادة محلية والتي تستجيب للاحتياجات والأولويات الفريدة للأشخاص المتضررين.*

2- ويدرك **البرنامج** أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية[1] تمتلك معارف وخبرات وشبكات محددة السياق أكثر منه الجهات الفاعلة الأخرى وغالبا ما تكون في طليعة الجهود المبذولة لتحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية وأولوياتها المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية ومعالجتها. ومن خلال اعتماد حلول مستدامة نابعة من السياق المحلي مصممة خصيصا لمجموعات متنوعة من الأشخاص وإعطاء الأولوية لهذه الحلول، تتاح **للبرنامج** فرصة "العمل بشكل أفضل بقدر أقل من الموارد" في ظل تزايد الاحتياجات وانكماش الموارد.

3- وتماشيا مع تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية لعام 2022،[2] تقر سياسة إضفاء الطابع المحلي بأن الحكومات الوطنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في ضمان الأمن الغذائي في بلدانها من خلال تصميم وتنفيذ سياسات ونظم وطنية فعالة، والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، وتعبئة الموارد، وتعزيز قدرات المؤسسات المحلية. وغالبا ما تكون السلطات دون الوطنية، مثل الحكومات المحلية والإقليمية، أوّل المستجيبين في حالات الطوارئ، حيث تضطلع بأدوار قيادية في تيسير الوصول وتنسيق الجهود على الأرض. ويظهر تقديم المساعدة من خلال قناتي تعزيز القدرات القطرية وإضفاء الطابع المحلي على حد سواء التزام **البرنامج** بتعزيز النظم على نحو مستدام. وتعزز السياسة تحسين الكفاءة من خلال دعم القدرات المحلية بما يتماشى مع طموحات التنمية الوطنية. وتساهم هذه الجهود مجتمعة في تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في نقل ملكية برامج **البرنامج** إلى الحكومات الوطنية متى كان ذلك ممكنا.

---

[1] انظر تعريف الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الفقرة 16.

[2] تستند شراكات **البرنامج** مع الحكومات الوطنية وعمله من خلال النُظم الوطنية إلى عدة سياسات أخرى صادرة عن **البرنامج**، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية **للبرنامج** لعام 2022، واستراتيجية الحماية الاجتماعية لعام 2020، وتحديث سياسة القدرة على الصمود لعام 2024، وسياسة تغير المناخ لعام 2024، وسياسة الاستعداد لحالات الطوارئ لعام 2017، وسياسة بناء السلام لعام 2013.

4- وتتماشى هذه السياسة مع المبادئ الإنسانية[3] وإطار الضمان العالمي في **البرنامج**[4] وتضع إطارا لشراكات **البرنامج** مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستويين المحلي والوطني، ولا سيما الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين والمنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية المحلية.[5]

السياق العالمي والمواءمة مع استراتيجية البرنامج وسياساته وأطر عمله

5- تؤدي الآثار المجتمعة للتصاعد غير المسبوق في النزاعات، وظواهر الطقس القصوى، والانكماش الاقتصادي العالمي وتزايد أوجه عدم المساواة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. إن الجوع الحاد آخذ في الارتفاع ويطال 343 مليون شخص،[6] وأشارت التقديرات إلى أن ما يصل إلى 1.9 مليون شخص[7] على شفا المجاعة وأن نحو 44.4 مليون شخص يواجهون مستويات طارئة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد[8] ويحتاجون إلى مساعدات لإنقاذ الأرواح وإنقاذ سبل كسب العيش في عام 2024.

6- ويزداد الاعتراف بالحاجة الماسة إلى تغيير في النهج المتّبع. ويجب أن تُوجَّه المساعدة بمزيد من الدقة إلى الأشخاص الأكثر احتياجا، وأن تستجيب للاحتياجات والأولويات والظروف المحلية، وأن تُقدَّم بأمان وبما يضمن المساءلة، وبطرق تعزّز تحسين التوقيت والكفاءة من حيث التكلفة والاستدامة. ولتسريع هذا التغيير، يجب اتخاذ القرارات وتصميم الحلول من مواقع أقرب إلى المجتمعات المحلية وبمشاركتها.[9]

7- ومع ذلك، لا يزال تأثير الشركاء المحليين أقل من الجهات الفاعلة الأخرى وغالبا ما تقل احتمالات استشارتهم كشركاء على قدم المساواة في تحديد البرامج المراد تنفيذها.[10] وينبع إضفاء الطابع المحلي الفعال من تحويل ديناميات القوة بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، مما يتيح تأثيرا أكثر شمولا وتمثيلا على الإجراءات المتخذة. كما أن التعاون المتجذر في الاحترام المتبادل والثقة والتكامل يضمن مساهمة الأصوات المحلية والشركاء المحليين في تحديد كيفية تخصيص الموارد الدولية.

8- ويستكشف مجتمع العمل الإنساني كيفية إجراء إعادة ضبط بتوجيه من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وفي رسالة صادرة في مارس/آذار 2025،[11] أكد وكيل الأمين العام من جديد أهمية إعطاء الأولوية للشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. ويستند ذلك إلى الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016 ومن خلال الصفقة الكبرى لجعل العمل الإنساني "محليا قدر الإمكان ودوليا بحسب الضرورة".[12]

9- وتتفق هذه الالتزامات مع الالتزامات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.[13] وهي تشدد على توسيع نطاق العمل على المستوى المحلي[14] من خلال تعزيز إمساك الجهات الفاعلة المحلية بزمام القيادة وإتاحة التمويل الدولي لها وإقامة الشراكات وتبادل القدرات معها. وتؤكد الصفقة الكبرى وأهداف التنمية المستدامة أهمية العمل مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع والمنظمات المجتمعية ومن خلالها، مثل المنظمات التي تقودها النساء، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية، واللاجئون والنازحون داخليا وغيرهم. وبينما يسعى المجتمع الدولي إلى ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال، هناك وعي أفضل بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها الأشخاص الأكثر تضررا في

---

[3] تستمد المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال جذورها من القانون الدولي الإنساني وقد اعتمدتها الأمم المتحدة من خلال قراريْ الجمعية العامة 182/46 و114/58.

[4] **البرنامج**. 2024. إطار الضمان العالمي في **البرنامج**.

[5] أنظر التعاريف في الملحق الثاني.

[6] تستند تقديرات عام 2025 إلى البيانات المتاحة في 74 بلدا من البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**.

[7] **البرنامج**. 2024. التوقعات العالمية **للبرنامج** لعام 2025.

[8] المرحلة 4 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق، والتي تشمل "انعدام الأمن الغذائي الشديد" وفقا للنهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي.

[9] المجلس الدولي للوكالات التطوعية. 2018. نظرة على إضفاء الطابع المحلي: ورقة إحاطة صادرة عن المجلس الدولي للوكالات التطوعية.

[10] التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات. 2022. *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن*.

[11] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2025. إعادة ضبط الاستجابة الإنسانية.

[12] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إضفاء الطابع المحلي (صفحة شبكية).

[13] الأمم المتحدة. 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

[14] الصفحة الشبكية لمبادرة Local 2030: Localizing the SDGs.

تصميم وتنفيذ الإجراءات التي تسرع من بناء القدرة المحلية على الصمود وتماسك النسيج الاجتماعي والاستدامة البيئية والتوازن الاجتماعي والاقتصادي وتنمية رأس المال البشري.[15]

10- وتستند الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 إلى هذه الخطة، وتقر بأن "الشراكات مع المنظمات المحلية والوطنية عامل أساسي للوصول إلى الفئات الضعيفة بالخدمات المنقذة للحياة، والعمل مع المجتمعات المحلية، وضمان أن يعتمد تصميم الاستجابات المحددة السياق على الأولويات والمعرفة والقدرات المحلية".[16] تؤكد الخطة الاستراتيجية أهمية دعم القدرات المحلية والوطنية وتعزيزها بدلا من الاستعاضة عنها، من أجل تحقيق نتائج فعالة ومستدامة. ويتجلى التزام **البرنامج** بإضفاء الطابع المحلي كذلك في مجموعة سياساته واستراتيجياته[17] التي تعترف بالجهات الفاعلة المحلية باعتبارها أوّل المستجيبين، وتؤكد أهمية القيادة والقدرات المحلية، وتعطي الأولوية للمعارف والخبرات المحلية والتقليدية في تعزيز القدرة على التكيف والصمود، وتشدد على نهج "المجتمع بأكمله" لتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية.

11- وتركز هذه السياسة أيضا على المشاركة المجتمعية الشفافة والتشاركية، والتمكين، والمشاركة من خلال الحوار المحلي. وهي تتماشى مع التزام **البرنامج** بتنفيذ برامج يشكل الإنسان محورها ويعززها المعيار 1 من معايير إطار الضمان العالمي في **البرنامج**، "يتشاور **البرنامج** مع الأشخاص الذين يساعدهم ويستمع إليهم ويحترم خصوصيتهم". غير أن النهوض بهذه الخطة ينطوي أيضا على مخاطر لا بد من إدارتها من خلال التخطيط المحدد السياق والمشاركة الاستباقية مع الشركاء لضمان الالتزام الكامل بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال التشغيلي وبإطار الضمان العالمي في **البرنامج**. وتشمل الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز الكفاءة في تقديم المساعدة مع ضمان حماية الأشخاص المتضررين والمساءلة تجاههم، والتخفيف من مخاطر التدليس والفساد وإساءة استخدام السلطة والاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب مخاطر أخرى. وبالتالي، فإن جميع الجهات الفاعلة مسؤولة عن تقاسم المخاطر الكامنة في النهوض بإضفاء الطابع المحلي، مع تحقيق التوازن بين عواقب تأخير أو تجنب المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية.

الاستفادة من حافظة البرنامج ونقاط قوّته وشراكاته للنهوض بإضفاء الطابع المحلي

12- سينهض **البرنامج** بخطة إضفاء الطابع المحلي من خلال البناء على نتائج جهوده حتى الآن، بما في ذلك الرؤى المستخلصة من التقييمات[18] والاستفادة من مزاياه النسبية الفريدة، بما في ذلك حضوره التشغيلي في أكثر من 80 بلدا، وقربه من المجتمعات المحلية، وشبكاته وشراكاته القوية مع الحكومات والسلطات المحلية.

13- ويدرك **البرنامج** أن إحدى نقاط قوته تكمن في علاقاته مع شركائه المتعاونين[19] الذين يضطلعون بدور محوري في ضمان وصول المساعدات إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجا. وفي عام 2023، أتاح تعاون **البرنامج** مع أكثر من 700 منظمة غير حكومية محلية من تقديم دعم تقني مباشر وتمويل إلى المجتمعات المحلية الأكثر احتياجا. وخصصت إجمالا نسبة 31.1 في المائة من التمويل الإنساني **للبرنامج** - أي ما قيمته 2.63 مليار دولار أمريكي - من خلال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك 24.2 في المائة من التمويل المخصص للجهات الفاعلة غير التابعة للدول.[20]

---

[15] Sharetrust. 2022.

[16] الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022–2025) (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2)، الفقرة 116.

[17] بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية في **البرنامج** لعام 2022، واستراتيجية الحماية الاجتماعية لعام 2020، وسياسة المساواة بين الجنسين لعام 2022، وسياسة النقد لعام 2023، وتحديث سياسة القدرة على الصمود لعام 2024، وسياسة تغير المناخ لعام 2024، وتحديث سياسة الوجبات المدرسية لعام 2024، واستراتيجية تحسين الأنماط الغذائية ومعالجة سوء التغذية للفترة 2024–2030، والاستراتيجية العالمية "التغذية من أجل الصحة: الميل الأخير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية" للفترة 2025–2030، وسياسة **البرنامج** بشأن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية لعام 2019، وسياسة الاستعداد لحالات الطوارئ لعام 2017، والسياسة البيئية لعام 2017، وسياسة بناء السلام لعام 2013.

[18] جمعت الأدلة المستمدة من تقييمات عمل **البرنامج** بشأن إضفاء الطابع المحلي في تسع وثائق بين عامي 2020 و2024، واستخدمت لإثراء عملية وضع سياسة إضفاء الطابع المحلي. وشملت هذه الوثائق كلا من "التقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع البرنامج" لعام 2024؛ والوثيقة التي ستصدر قريبا بعنوان *ملخص أدلة التقييم بشأن تعزيز القدرات القطرية*، *وملخص أدلة التقييم: المشاركة المجتمعية في غرب ووسط أفريقيا* لعام 2023.

[19] يعرّف **البرنامج** الشريك المتعاون بأنه كيان غير ربحي يدخل في علاقة تعاقدية مع **البرنامج** للمساعدة في عمل المنظمة. ويشمل الشركاء المتعاونون الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

[20] نظام **البرنامج** للإبلاغ الذاتي عن الصفقة الكبرى، 2024. تختلف المنهجية الحالية المستخدمة في **البرنامج** لتتبع جهوده في إضفاء الطابع المحلي عن النهج المقترح في المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الصفقة الكبرى. وتشمل أرقام عام 2023 قيمة النقد والسلع.

14- وحسّنت هذه الجهود قدرات الاستجابة للكوارث من خلال تعزيز التعاون مع السلطات المحلية، مما يضمن تدخلات أكثر فعالية وفي الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ.[21] ودعمت مبادرات تعزيز وتبادل القدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في تلبية الاحتياجات والأولويات التي تنفرد بها المجتمعات المحلية، وعززت الملكية المحلية للعمل الإنساني.[22] وعلى سبيل المثال، أدى تعزيز القدرات التنظيمية في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى تزويد الشركاء المحليين بالأدوات والمعرفة اللازمة لتنفيذ تدابير حماية فعالة وضمان سلامة الأشخاص الذين يساعدونهم وصون كرامتهم.

15- وستوسع هذه السياسة استثمارات **البرنامج** في الأسواق المحلية من خلال النهوض بعمل المنظمة مع سلاسل القيمة الغذائية المحلية. وسيواصل **البرنامج** الاستفادة من سلاسل الإمداد القوية والمستجيبة لتعزيز تعاونه مع الشركاء المتعاونين وشبكات المنظمات غير الحكومية، والمجمّعين من القطاع الخاص في مجال النظم الغذائية، ومقدمي الخدمات المالية، بهدف زيادة إدماج الكيانات المحلية في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، ولا سيما المنظمات التي تقودها النساء، أو الأشخاص ذوو الإعاقة، أو الشباب، أو الشعوب الأصلية. ويعتمد ذلك على استثمارات **البرنامج** الحالية في إعطاء الأولوية لمشتريات الأغذية المحلية، التي أسفرت في عام 2023 عن صرف 60 في المائة من ميزانية مشتريات **البرنامج** السنوية - أي 1.1 مليار دولار أمريكي - مباشرة إلى الموردين المحليين والإقليميين. وفي العام نفسه، بلغت مبيعات الأغذية من مجموعات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة التي يدعمها **البرنامج** نحو 90 000 طن متري، بقيمة 56 مليون دولار أمريكي. ويساهم **البرنامج** أيضا في الاقتصادات المحلية من خلال برامجه للتحويلات القائمة على النقد،[23] بما في ذلك من خلال تجار التجزئة المحليين[24] ومقدمي الخدمات المالية وغيرهم (انظر الإطار 1).

الإطار 1: المساعدة المقدمة من خلال التحويلات القائمة على النقد والاقتصادات المحلية

البرنامج هو أكبر جهة تقدم مساعدات إنسانية من خلال التحويلات القائمة على النقد، إذ قام بتحويل 2.9 مليار دولار أمريكي إلى 57.5 مليون شخص في 76 بلدا في عام 2023. وتشكل المساعدات القائمة على النقد حاليا نحو 40 في المائة من حافظة **البرنامج**. ويمكن أن يؤدي ضخ النقد في الاقتصادات المحلية، مع معالجة أوجه القصور في سلاسل الإمداد إلى تعزيز القوة الشرائية للأفراد والطلب على المنتجات الغذائية المحلية، وبالتالي دعم الإنتاج المحلي للأغذية.[1]

ومن خلال برامج التحويلات القائمة على النقد، يُعزز **البرنامج** التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق تحويل الأموال مباشرة إلى حساباتها الخاصة، مما يدعم إدخالها في الاقتصاد الرقمي.[2] وفي عام 2020، تلقت 880 000 امرأة تحويلات نقدية من **البرنامج** إلى حساباتهن الخاصة. وبحلول عام 2023، ارتفع الرقم إلى 2.3 مليون امرأة، وبلغ مجموع قيمة التحويلات 309 ملايين دولار أمريكي.[3]

وتعود برامج التحويلات القائمة على النقد بالفائدة على المتلقين المباشرين لتلك التحويلات وعلى المجتمع المحلي الأوسع. وفي عام 2023، قدّم **البرنامج** مساعداته النقدية عبر شبكة تضم نحو 5 700 تاجر من تجار التجزئة المحليين وتجار التجزئة أصحاب الحيازات الصغيرة في 35 بلدا. ومن خلال تحفيز الطلب وتهيئة فرص العمل وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية، فإن هذه التحويلات تضخ النقد في الأسواق التي كانت ستشهد كسادا لولا ذلك. وتشير البحوث إلى أن هذه الآثار غير المباشرة تولد مضاعفات للدخل في الاقتصادات المحلية تتراوح بين 1.34 دولار أمريكي و2.52 دولار أمريكي لكل دولار يتم تحويله.[4]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2015. *أثر التحويلات النقدية على الاقتصادات المحلية*.
[2] "تحديث عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن النقد" (WFP/EB.2/2024/4-E).
[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2016. التحويلات النقدية: آثارها الاقتصادية والإنتاجية - أدلة من برامج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
[4] *المرجع نفسه*.

[21] تقييم حالة الطوارئ المؤسسية في منطقة الساحل؛ وملخص أدلة التقييم لتعزيز القدرات القطرية، 2024؛ والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن، 2022؛ و**البرنامج**. 2023. تقييم سياستي **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ.

[22] **البرنامج**. 2024. تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج**، تقييم حالة الطوارئ المؤسسية في منطقة الساحل، 2024).

[23] تشمل التحويلات القائمة على النقد جميع أشكال تحويل الأموال أو استحقاقات القيمة، ويمكن أن تكون "غير مقيّدة" عندما تكون في شكل نقد، أو "مقيّدة" عندما تكون في شكل قسائم قيمة. ويمكن تقديم هذه التحويلات إما ماديا كأموال نقدية تُسلَّم يدا بيد، أو إلكترونيا من خلال المحفظة الرقمية أو حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول. وتُستبدَل قسائم القيمة لدى تجار محليين متعاقدين. ولا تُعتبر قسائم السلع من التحويلات القائمة على النقد.

[24] انظر التعريف في الملحق الثاني.

شراكات من أجل إضفاء الطابع المحلي

16- يعمل **البرنامج** مع *الجهات الفاعلة الرئيسية التابعة لدول وغير التابعة لدول المحلية والوطنية*[25] *والجهات الفاعلة الرئيسية* هي الجهات الفاعلة التي تناط بها ولاية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، والتي تمثل الأشخاص المحتاجين، و/أو التي لديها معرفة وموارد خاصة بسياق معين تساعد في تعزيز الكفاءة، والفعالية، والاستدامة، وقابلية التوسّع في البرامج الإنسانية والإنمائية. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية ما يلي:

- الكيانات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة؛
- منظمات المجتمع المدني - بما فيها المنظمات غير الربحية/المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية[26] والمنظمات الدينية الوطنية - العاملة في مناطق دون وطنية متعددة؛
- جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي، بما فيها الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة على المستويين البالغ الصغر والمتوسط ومؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة؛[27]
- المؤسسات الأكاديمية والبحثية المحلية ومقدمو الخدمات المالية.

17- ويستفيد **البرنامج** من شراكاته مع الحكومات الوطنية وغيرها من *الجهات الفاعلة التمكينية* - وهي الجهات الفاعلة التي تساعد على تهيئة الظروف التي تمكّن الجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والوطنية وتدعمها في الاضطلاع بأدوار محورية في صنع القرار، وتعظيم أثر تلك الجهات الفاعلة على السياسات وعلى مستوى النظم.[28] وهي تشمل المنظمات غير الحكومية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، وكيانات القطاع الخاص بمختلف أحجامها،[29] والمنظمات الأكاديمية والبحثية.

المبادئ التوجيهية

18- يعيش ثلثا الأشخاص الذين يعمل معهم **البرنامج** في بيئات تشهد نزاعات، وغالبيتهم من النساء والفتيات اللاتي يعشن في مناطق نائية يتعذر الوصول إليها وتفتقر إلى الخدمات. ويلتزم **البرنامج** التزاما صارما بالمبادئ الإنسانية في تقديم خدماته إلى الأشخاص، ويحرص على أن تكون مساعداته مراعية لظروف النزاع، ومحددة السياق وواعية بالمخاطر. ويلتزم **البرنامج** من خلال عمله مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بتقديم برامج يشكل الأشخاص محورها وتستند إلى الاحتياجات وتقوم على المساءلة وتُقدَّم بطريقة آمنة وخالية من أي شكل من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

19- ويقر **البرنامج** بمسؤوليته في العمل مع الجهات الفاعلة المحلية في إطار ثقافة الاحترام والثقة المتبادلة، مسترشدا بمبادئ الشراكة على مستوى القطاع، والتي تشمل المساواة، والشفافية، والمسؤولية، والتكامل.[30] وسوف تسترشد سياسة **البرنامج** بشأن إضفاء الطابع المحلي بالمبادئ التالية:[31]

1) *تمسك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في نهاية المطاف بزمام الملكية والقيادة في جهود الاستجابة المحلية*. يُعدّ النهج الذي يكون أكثر قربا إلى الطابع المحلي ويستفيد من مسؤوليات ومعارف وقدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية،

---

[25] لأغراض هذه السياسة، يرى **البرنامج** أن شركاءه الرئيسيين هم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية غير التابعة لدول التي توجد مقارها وعملياتها في البلدان المتلقية للمساعدات والتي تحتفظ بنظم جمع أموال وحوكمة مستقلة عن المنظمات والشركات الأجنبية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** ينتسبون إلى منظمات دولية. اقتبست التعاريف من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2018. ورقة التعاريف: الفريق العامل المعني بمؤشر إضفاء الطابع المحلي التابع لفرقة العمل المعنية بتمويل العمل الإنساني التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

[26] في هذا السياق، تشمل المنظمات المجتمعية جميع المجموعات المحلية التي تمثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية، واللاجئين، والنازحين داخليا، وغيرهم من الفئات الممثلة تمثيلا غير كاف أو المهمشة.

[27] انظر التعريف في الملحق الثاني.

[28] يشير مصطلح "مستوى النُظُم" في هذا السياق إلى الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ على المستوى الوطني، والحماية الاجتماعية، والنُظُم الغذائية.

[29] انظر التعريف في الملحق الثاني.

[30] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2007. مبادئ الشراكات: بيان الالتزام الذي أقره المنهاج الإنساني العالمي.

[31] بما يتواءم مع المعيار 1 من معايير الضمان العالمي، "يتشاور **البرنامج** مع الأشخاص الذين يساعدهم ويستمع إليهم ويحترم خصوصيتهم".

ومجموعات المجتمع المحلي، والأشخاص المتضررين، أكثر فاعلية في الاستجابة للمخاطر المرتبطة بالأزمات والحد منها.[32]

2) *تمتلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية معارف وقدرات قيّمة*. ينبغي أن يشعر الشركاء بالاحترام والتمكين في جميع تعاملاتهم مع **البرنامج** من خلال الاعتراف الصريح بمعارفهم، وخبراتهم، وممارساتهم، واحترامها.

3) *يحق لكل شخص أن يكون له مقعد على الطاولة*. ينبغي إزالة العوائق التي تحول دون الوصول - سواء كانت ناجمة عن عوامل مادية، أو جغرافية، أو عوامل الأمن الشخصي، أو عوامل اجتماعية واقتصادية، أو على أساس سمات مثل الجنس، أو العمر، أو القدرة، أو العرق، أو الأصل الإثني، أو الانتماء إلى الشعوب الأصلية، على سبيل المثال لا الحصر - من أجل إعلاء أصوات مختلف الفئات التي لا تتمتع بالتمثيل الكافي في تدخلات الأمن الغذائي والتغذية.

4) *يشكل الأشخاص محور عمل **البرنامج***. لا يمكن أن يكون العمل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بديلا عن المشاركة المباشرة مع الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج**.[33] ويتطلب النهج الآمن الذي يركز على الأشخاص ويضمن المساءلة، الالتزام بمبدأ عدم إلحاق الضرر، وإعطاء الأولوية لسلامة الأشخاص وأمنهم وكرامتهم وحصولهم فعليا على الخدمات والمساعدات بما يتماشى مع خياراتهم وأولوياتهم واحتياجاتهم ويجسد احترامها.

النهوض بإضفاء الطابع المحلي والجهود التي تُبذَل بقيادة محلية في مختلف السياقات التشغيلية

20- سينهض **البرنامج**، انطلاقا من هذه المبادئ، وتماشيا مع ولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة، بإضفاء الطابع المحلي وسيدعم الجهود التي تُبذَل بقيادة محلية في مختلف السياقات التشغيلية:

- *في سياقات الأحداث السريعة الظهور*، ستركز الجهود على النهوض بإضفاء الطابع المحلي من خلال الاستفادة من الشراكات القائمة والمساهمة في الاستجابة الإنسانية الفعالة من حيث التكلفة والكفاءة. وسيقوم **البرنامج** عند الاقتضاء بتحديد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الناشئة التي يمكنها دعم الاستجابة السريعة والفعالة وسيستكشف فرص النهوض بالجهود المحلية وتعزيز القدرات المحلية بعد الأزمة.[34]
- *في بيئات النزاع الممتد والأوضاع الهشة*، ستركز الجهود على تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية المتنوعة وتعزيز قدراتها وحوكمتها وقيادتها، مع تعزيز تماسك النسيج الاجتماعي والشمول والأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية.
- *في المناطق المعرضة للنزاعات والكوارث الطبيعية*، ستركز الجهود على التحديد المبكر للمنظمات المحلية للمشاركة في العمل الاستباقي وتعزيز القدرات المحلية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، مع التخفيف من المخاطر السياسية والمرتبطة بالأمن.[35]
- *في بيئات ما بعد الكوارث*، ستركز الجهود على دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية - بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة الزراعية والغذائية - في قيادة تدخلات التعافي والاستعداد بصورة أفضل لحالات الطوارئ المستقبلية من خلال العمل الاستباقي وبناء القدرة على الصمود في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية.

[32] تنصّ سياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ (2017) على أن الأشخاص المتضررين هم في كثير من الأحيان أول المستجيبين، وأن المسؤولية النهائية في دعم إجراءات الاستعداد المجتمعي، وتقييم المخاطر، والاستعداد للاستجابة في حالات الطوارئ تقع على عاتق البلدان. أنظر "سياسة الاستعداد للطوارئ: تعزيز استعداد البرنامج للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة " WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1*.

[33] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2024. ورقة مناقشة صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: استكشاف الروابط بين المساءلة أمام السكان المتضررين وإضفاء الطابع المحلي ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

[34] أشارت دراسة أجريت في عام 2016 بتكليف من فريق السياسات الإنسانية التابع لمعهد التنمية الخارجية إلى أن الشراكات الأقوى بين **البرنامج** والمجتمع المدني يمكن أن تساهم في تعزيز التقدّم نحو تحقيق هدف القضاء التام على الجوع، وتعزيز القدرة المحلية على الاستجابة لحالات الطوارئ.

[35] يواجه **هؤلاء الشركاء المحليون** مستوى مرتفعا غير متناسب من التعرّض للمخاطر الأمنية: فأكثر من 80 في المائة من الحوادث الأمنية التي سجلها **البرنامج** في عام 2024 أثرت أساسا على أوّل المستجيبين المحليين. وتؤكد التهديدات العالمية المتزايدة ضرورة تعزيز التدابير الأمنية، بما في ذلك للعاملين المحليين في المجال الإنساني.

- *في البيئات المستقرة*، ستركز الجهود على النهوض بالحلول المحلية التي تشمل استثمارات في المجتمعات المحلية والمؤسسات والشبكات وهياكل الحوكمة المحلية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على نحو مستدام.

الأهداف

21- يتوخى **البرنامج**، من خلال تنفيذ هذه السياسة، أن تكتسب الجهات الفاعلة المحلية والوطنية قدرة أفضل على قيادة جهود تلبية الاحتياجات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية للأشخاص المتضررين وتقليل هذه الاحتياجات.

22- وسوف يسترشد نهج **البرنامج** بأهداف السياسة الأربعة التالية:

1) تحسين الانتقال من الشراكات القائمة على المعاملات إلى الشراكات التعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين.

2) تعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية كشركاء تقنيين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

3) زيادة أدوار رواد الأعمال المحليين ومؤسسات الأعمال الزراعية والغذائية الصغيرة والبالغة الصغر في تشكيل سلاسل القيمة والأسواق المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية.

4) تعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الحوار والقرارات بشأن سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية.

23- ويُعد الهدف الرابع غاية قائمة بذاتها، بالإضافة إلى التمكين من تحقيق أهداف السياسة الأخرى. ويقر **البرنامج** بأن تحقيق الأهداف الواردة في هذه السياسة سيتطلب التزامات مشتركة وجماعية من جميع الجهات الفاعلة - الدولية والمحلية - لتحقيق توازن أكبر في اتخاذ القرار والقيادة منذ المراحل الأولى لكل مبادرة. وتتطلّب هذه السياسة أيضا طرقا جديدة للعمل وتعزيز النُهج المنسقة مع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النظراء في فريق الأمم المتحدة القطري.

الشكل 1: نظرية التغيير

الهدف 1: تحسين الانتقال من الشراكات القائمة على المعاملات إلى شراكات تعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين

24- يسعى **البرنامج** إلى تعزيز الشراكات التعاونية مع الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين وتسريع وتيرتها، على أساس الاحترام المتبادل، والثقة، والقيم والمنافع المتبادلة.[36] ويعترف هذا النهج بأهمية مساهمات الشركاء المتعاونين بصفتهم أول المستجيبين وحَمَلة المعارف والخبرات المحلية الحاسمة لنجاح العمل الإنساني والإنمائي المستدام.

25- وأحرز **البرنامج** تقدما نحو مزيد من العلاقات التعاونية مع شركائه المتعاونين،[37] من خلال قدر أكبر من المشاورات وصنع القرارات بشكل متوازن أكثر، ولا سيّما في إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية.[38، 39] وعلى الرغم من هذا التقدم، يلزم إحداث تحول آخر[40] لتحقيق توازن في أدوار ومسؤوليات كل من **البرنامج** وشركائه المتعاونين ودعم الانتقال من طرق العمل القائمة على المعاملات إلى طرق العمل التعاونية. ويسعى هذا الهدف إلى: 1) تحسين جودة التدخلات واستدامتها والمساءلة عنها؛ 2) تعزيز الشعور بالملكية المشتركة؛ 3) تعزيز استدامة الشركاء المتعاونين وقدرتهم على العمل بفعالية كقادة لجهود الاستجابة المحلية في الأجل الطويل، حيثما أمكن.

26- ويتطلب الانتقال إلى مزيد من التعاون في الشراكات تعزيز الالتزام بالنهج التشاركية وتحسين آليات التشاور المنهجي[41] التي يؤدي فيها الشركاء المتعاونون دورا محوريا أكبر في إدارة دورات البرامج في جميع مراحل تصميم التدخلات الإنسانية والإنمائية، وتنفيذها، ورصدها، وتقييمها. ويعترف **البرنامج** بالحاجة إلى تحول في نمط التفكير[42] وتعزيز قدرات الموظفين لتعزيز ثقافة تدعم العمل المتسق والمتعمد والهادف مع الشركاء المتعاونين في المراحل الرئيسية من عملية صنع القرار، مما يعزز الملكية المشتركة للبرامج.

27- وسيدعم **البرنامج** الشركاء المتعاونين من خلال نقل المهارات والموارد وتبادلها للمساعدة في التغلب على التحديات التي تؤثر على كفاءة الشركاء وفعاليتهم واستدامتهم بشكل عام. ويجب أن تحقق جهود تعزيز القدرات وتبادلها توازنا بين تعزيز قدرة الشركاء المتعاونين على التنفيذ الفعال في الأجل القصير، وتعزيز قدرتهم واستدامتها في الأجل الطويل. ومع مراعاة الميزة النسبية لكل جهة فاعلة، سيهدف **البرنامج** إلى إدماج المعارف المحلية والبناء عليها، وتكملة القدرات المحلية والاستفادة من نقاط القوة لدى جميع الشركاء المعنيين.[43]

28- ويتطلب تعزيز الشراكات القائمة على الثقة مع الشركاء المتعاونين نهجا تعاونيا يحدد التحديات والمخاطر المحتملة ويعالجها، مثل خطر أن يؤدي عدم الاستقرار المالي وقيود الموارد التي تفرضها دورات التمويل القصيرة إلى تحفيز ارتفاع معدل دوران الموظفين وإعادة ترتيب أولويات النفقات الحاسمة لضمان عمليات آمنة وخاضعة للمساءلة.[44] قد يتأثر الكثير من الشركاء المتعاونين العاملين في "الخطوط الأمامية" تأثرا غير متناسب بمخاطر السلامة بسبب عدم كفاية البنية التحتية الأمنية أو البروتوكولات الأمنية، أو القدرة المحدودة على تطوير نُظم لإدارة مخاطر الأمن تتوافق مع تلك المعتمدة لدى نظرائهم الدوليين. وتزداد هذه الضغوط حدة في الحالات التي تفتقر فيها الجهات الفاعلة الدولية الأخرى والسلطات المحلية إلى الحضور أو السلطة. ويتطلب التخفيف من حدة هذه المخاطر التزاما أكبر بتعزيز قدرة الشركاء المتعاونين على تقييم المخاطر التشغيلية

---

[36] **البرنامج**، 2024. تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** ، التوصية 1.

[37] يتماشى ذلك مع استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** للفترة 2014-2017، والتي تعرف الشراكة بأنها "علاقات تعاونية بين جهات فاعلة تحقق حصائل أفضل للسكان الذين نخدمهم عن طريق: جمع واستغلال موارد تكميلية من جميع الأنواع؛ والعمل معا بطريقة شفافة ومتكافئة وتحقق فائدة متبادلة؛ وتقاسم المخاطر، والمسؤولية، والمساءلة، وتحقيق الأهداف التي يتعذر تحقيقها منفردة بنفس القدر من الكفاءة والفعالية والابتكار، وحيث تكون القيمة المحققة أكبر من تكاليف المعاملات المترتبة".

[38] **البرنامج**. 2023. *تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية؛ تقرير التقييم المركزي.*

[39] يشدد إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، الذي قدم في عام 2016 وتم تحديثه في عام 2024، على أن الشراكات مع الشركاء المتعاونين ينبغي أن تدار "بطرق يمكن من خلالها الاستفادة مما لدى الشركاء من فهم عميق للسياقات المحلية من أجل إثراء برامج **البرنامج**، وتيسير توسيع سبل الوصول إلى السكان المستهدفين ودعم زيادة المساءلة تجاههم". ا "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-c/1/Rev.1).

[40] **البرنامج**. 2024. تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج**.

[41] *المرجع نفسه.*

[42] **البرنامج**. 2023. تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية، تقرير التقييم المركزي.

[43] **البرنامج**. 2024. تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج**، التوصية 2.

[44] (ملخص أدلة التقييم لتعزيز القدرات القطرية، 2024؛ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2022. *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة للأزمة الإنسانية في اليمن).*

والأمنية وغيرها من المخاطر، من خلال تبادل المعرفة والإرشاد والتنسيق والتدريب بهدف التقليل إلى أدنى حد من الأثر على العمليات والموظفين والعاملين في الخطوط الأمامية.

سيتم إدراج الأمثلة القطرية أو المواضيعية.

الهدف 2: تعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية كشركاء تقنيين في الأمن الغذائي والتغذية

29- يدرك **البرنامج** أن المنظمات المجتمعية والمجموعات الممثلة للمجتمعات المحلية - بما فيها المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الشعوب الأصلية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجموعات الشباب، والمنظمات التي يقودها اللاجئون - تؤدي دورا حاسما في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لمجتمعاتها المحلية. وعادة ما يكون لدى الجهات الفاعلة في هذه المجموعات فهم عميق للثقافة المحلية والتاريخ والتنوع وغير ذلك من الخصائص المعقدة، إلى جانب الخبرة والرؤية القيّمة. وهي تنفرد بموقع يمكنها من الوصول إلى الأشخاص الذين يتعذر الوصول إليهم والأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

30- وسيوسع **البرنامج** قاعدة شراكاته بزيادة تركيزه على الشراكات المباشرة والرسمية مع المنظمات المجتمعية. ويسعى هذا الهدف إلى ضمان أن تكون جهود الاستجابة 1) مستنيرة بتجارب الأشخاص المتنوعين الذين تمثلهم المنظمات المجتمعية؛ 2) قادرة على توسيع نطاق المساعدة الإنسانية والإنمائية من خلال بناء علاقات أقوى مع المجموعات التمثيلية والمجتمعات المحلية؛ 3) واعية بقيمة الدعم التقني للمنظمات المجتمعية وقادرة على الاستفادة منه كشريك في المعرفة والموارد والسياسات والدعوة والقدرات.[45]

31- وسوف تسترشد عملية تحديد الشركاء المحتملين من المنظمات المجتمعية - بما في ذلك المنظمات التي لها حضور طويل الأجل في مجتمعاتها المحلية أو التي تعتبر جهات فاعلة ناشئة[46] - بتحليلات سياقية شاملة تراعي ظروف النزاع، وتقييمات للقدرات والمخاطر. وستقيس هذه التقييمات قدرات المنظمات المجتمعية وتحدد خصائصها المميزة والتحديات والمخاطر التي تواجهها والقيمة الفريدة التي تقدمها **للبرنامج** كشريك تقني محتمل.

32- وسيجري الاسترشاد بنتائج التقييم لتحديد الكيفية والتوقيت والجهات التي سيُبرم معها **البرنامج** شراكات جديدة من المنظمات المجتمعية، بما يضمن أن تعزز عمليات الاختيار تنوعا في التعاون يقوم على المساءلة المتبادلة، مع الحدّ من المخاطر مثل ضعف الحوكمة، أو سوء الإدارة، أو إساءة استخدام السلطة، أو عدم التمثيل الدقيق للمصالح المجتمعية. وستُساهم تقييمات القدرات في معالجة التحديات التي قد تواجهها المنظمات المجتمعية نتيجة شراكاتها الجديدة مع **البرنامج**، مثل الإفراط في التوسع أو الانحراف عن رسالتها الأساسية عندما تصبح شريكا تقنيا في الأمن الغذائي والتغذية.

33- ويواجه الكثير من المنظمات المجتمعية عقبات أمام إضفاء الطابع الرسمي على أدوارها باعتبارها شريكا في المجالين الإنساني والإنمائي. وتشمل هذه التحديات عدم قدرتها على الوفاء بالمتطلبات الائتمانية والمالية والقانونية للشراكة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأمم المتحدة، والقيود المرتبطة بالقدرات، ونقص المعلومات باللغات المحلية ذات الصلة، وصعوبات الاتصال بالإنترنت، ولا سيما في المناطق النائية. وغالبا ما تحصر هذه العقبات المنظمات المجتمعية في عمليات صغيرة النطاق، مما يحد من اتساع ونطاق الأثر الذي يمكن أن تحدثه على المجتمعات التي تمثلها وتخدمها. وسيستكشف **البرنامج** سبل تيسير طرائق الشراكة السريعة الاستجابة والمرنة وإنشاء مسارات تعترف بالمساهمات التقنية للمنظمات المجتمعية وترتقي بمستوى مساهماتها التقنية في تصميم البرامج وتنفيذها مع تعزيز وصولها إلى المعلومات والموارد والتوجيه لمساعدتها على التغلب على التحديات العملية التي تعيق قدرتها على التعامل مع متطلبات الشراكة وإجراءاتها.

سيتم إدراج الأمثلة القطرية أو المواضيعية.

الهدف 3: زيادة أدوار رواد الأعمال المحليين ومؤسسات الأعمال الزراعية والغذائية البالغة الصغر والصغيرة في تشكيل سلاسل القيمة والأسواق المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية.

[45] تعترف استراتيجية الشراكة **للبرنامج** لعام 2017 بخمس فئات من الشراكات: القدرة/التنفيذ، والموارد، والمعرفة، والسياسات، والدعوة.

[46] *الجهة الفاعلة الناشئة* هي منظمة أو كيان أو صاحب مصلحة ليس له حضور رسمي أو مترسخ منذ أمد بعيد في مجتمعه المحلي، ولكنه يتحول تدريجيا إلى جهة فاعلة مؤثرة من خلال اضطلاعه بدور في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية، غالبا في سياق إنساني، من دون الوصول بعد إلى مستوى البروز أو الاعتراف الذي تحظى به الجهات الأكثر رسوخا.

34- غالبا ما يمتلك رواد الأعمال على المستوى المحلي وفي المجتمع المحلي ومؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة - المشار إليها باسم الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية - المشار إليها باسم الجهات الفاعلة المحلية في سلاسل القيمة الزراعية الغذائية – معارف فريدة ومتوارثة عبر الأجيال بوصفها راعية للممارسات المستدامة. وتتمتّع هذه الجهات الفاعلة بموقع جيد يمكنها من أداء أدوار محورية في مختلف مراحل النظم الغذائية، بدءا من الإنتاج إلى التوريد والتوزيع على المستهلكين. غير أن أثرها على سلاسل القيمة والأسواق وقدرتها على الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية يتحددان بمدى قدرتها على الوصول إلى الأصول الإنتاجية، والخدمات، والتمويل، والمعلومات والشبكات ومدى قدرتها على الاستفادة منها للتأثير على النظم الغذائية المحلية والوطنية.

35- ويعترف **البرنامج** بأدوار هذه الجهات الفاعلة في تشكيل سلاسل قيمة الأمن الغذائي والتغذية ويدعمها. ويسعى هذا الهدف، بالشراكة مع الشركاء التمكينيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى، إلى 1) تحسين استجابة سلاسل القيمة والأسواق المحلية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية لاحتياجات المستهلكين المحليين وتفضيلاتهم المتنوّعة؛ 2) تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية واكتفاءها الذاتي ومساهماتها في استدامة النظم؛ 3) دعم الاقتصادات المحلية من خلال توفير مزيد من فرص كسب العيش في حلقات سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

36- واستنادا إلى الالتزامات التي حددت من خلال سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية في **البرنامج**، وسياسة **البرنامج** بشأن النقد، سيواصل **البرنامج** استكشاف سبل الاستفادة من قوته الشرائية، ودعم التحويلات القائمة على النقد وسائر خدمات الشمول المالي لتعزيز وصول الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة الزراعية والغذائية إلى الأسواق المحلية. وسيعمل **البرنامج** مع الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة الزراعية والغذائية للتغلب على العوائق الاجتماعية، والثقافية، والهيكلية، والرقمية والمالية التي تؤثر على دخولها إلى الأسواق أو تؤثر في قدرتها على التأثير والربحية، مع إيلاء اهتمام خاص للمنظمات التي تقودها النساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات التي تواجه حواجز وتحديات غير متناسبة. ومع تعزيز القدرات، ونمو سلاسل القيمة وتنوع الأسواق، سيواصل **البرنامج** تعزيز قدرة هذه الجهات الفاعلة على الصمود، وفقا للاحتياجات والتفضيلات التي تحدد محليا في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

37- وسيهدف عمل **البرنامج** مع الشركاء التمكينيين إلى تحفيز العرض والطلب المطرد والمتزايد على المنتجات والسلع والخدمات المحلية المستدامة، مع تعزيز جدوى واستدامة النظم الغذائية المحلية. وتشمل زيادة الإمداد زيادة حصة المشتريات المباشرة والطلب الكلي من منتجي الأغذية الصغار والبالغي الصغر وتجار التجزئة والتعاونيات، وتحفيز البائعين على تخزين مزيد من المواد المنتجة محليا. ويُستكمل ذلك بزيادة الطلب الناتج عن تعزيز القوة الشرائية للمستهلكين المحليين الذين يتلقّون التحويلات القائمة على النقد، وتشجيعهم على اختيار الأغذية المحلية المغذية، مما يُحقق فائدة مزدوجة لكل من المستهلكين وسلاسل الإمداد المحلية. وسيجري تعزيز هذه الجهود من خلال العمل مع الشركاء التمكينيين، بما في ذلك الحكومات المحلية ومقدمو الخدمات المالية والمؤسسات البحثية المحلية والجامعات والمبتكرون والشركات الناشئة، لتهيئة بيئات مواتية لنمو مستدام لأنشطة الأعمال والأسواق المحلية.

38- ويجب أن تستند المشاركة الأعمق مع الجهات الفاعلة المحلية في المجالين الزراعي والغذائي إلى قدرتها على تقديم سلع عالية الجودة باستمرار، من خلال ممارسات آمنة ومستدامة، في الوقت المحدد وعلى نطاق واسع. ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما يسعى **البرنامج** إلى إقامة روابط بين الجهات الفاعلة المحلية في المجالين الزراعي والغذائي وبرامج الوجبات المدرسية التي تقودها الحكومات. وسيتطلب تحقيق إنتاج موثوق وفعّال وعالي الجودة استثمارات من **البرنامج** وشركائه التمكينيين، في شكل آليات تساعد الجهات الفاعلة على الاستعداد للأزمات الجغرافية والسياسية، وتغير المناخ وعدم الاستقرار البيئي، وتقلبات الأسعار، وتغير تفضيلات المستهلكين وتوقعها والاستجابة لها. ويمكن أن يساعد تحسين تبادل المعلومات بشأن مسائل المناخ والزراعة والأسواق المحلية، إلى جانب تيسير الوصول الأفضل إلى النقد والخدمات المالية والتكنولوجيا، في التخفيف من المخاطر.

39- ولتعزيز تحقيق هدف القضاء التام على الجوع من خلال تعزيز الأمن الغذائي المحلي وخيارات الأغذية الصحية، وتماشيا مع الالتزام بالشراء من الأسواق المحلية، سيستفيد **البرنامج** من المرونة التي توفرها سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية لتحقيق التوازن بين الزيادات في التكلفة القصيرة الأجل المرتبطة بشراء السلع من مصادر محلية - مقارنة بالأسعار في السوق

الدولية - والمنافع الطويلة الأجل للاكتفاء الذاتي واستقرار سبل كسب العيش وممارسات الأمن الغذائي المستدام على طول سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.

سيتم إدراج الأمثلة القطرية أو المواضيعية.

الهدف 4 (هدف شامل): تعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الحوار والقرارات بشأن السياسات والبرامج المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية

40- يسعى **البرنامج** إلى تكملة أنشطة الأمن الغذائي والتغذية الوطنية من خلال توسيع مساحة الحوار مع الحكومات والمجتمع المدني.[47] وبالتعاون مع الشركاء التمكينيين الوطنيين، سيدعم **البرنامج** تعزيز النُظم المؤسسية الوطنية من خلال اعتماد عمليات تحليل وتشاور شاملة، وجامعة ومراعية للسياق. وقد يشمل ذلك تعزيز آليات التعقيبات المجتمعية، والعمليات والإجراءات الداخلية على المستوى الوطني ودون الوطني، لضمان تمثيل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، واللاجئين، وغيرها من الفئات، في منصات اتخاذ القرار.

41- يتخذ **البرنامج**، بفضل اتساع وعمق حضوره، موضعا مثاليا يمكنه من الاستفادة من شراكاته الاستراتيجية، بهدف تعزيز تأثير الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات. ويسعى هذا الهدف إلى الدعوة إلى مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في المناقشات وصنع القرارات بشأن الأمن الغذائي والتغذية مع السلطات الوطنية ودون الوطنية؛ وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من منصات التنسيق على المستوى القطري التي تقودها الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والشركاء الوطنيون الآخرون الذين يقودون عمليات البيانات والأدلة والتحليلات.

42- وسيواصل **البرنامج**، بصفته جهة منظمة ورائدة في حوار السياسات والبرمجة والشبكات في المجتمع الإنساني والإنمائي الأوسع، الدعوة إلى بذل جهود جماعية ومنسقة لإزالة الحواجز التي تعيق مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتمثيلها كقادة في إطار العمل في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وسيعمل **البرنامج** على الاستفادة من أدواره في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتحالفات نظم الأغذية العالمية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومنظومة المجموعات الإنسانية، لتعزيز تمثيل أقوى للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هذه الآليات والمنصات التنسيقية. وسيضمن ذلك أن تكون حلول الأمن الغذائي والتغذية الجماعية أكثر عملية، وكفاءة، ومحلية بشكل أكبر وأكثر استدامة.

43- وسيقوم **البرنامج**، بالتعاون مع الجهات الفاعلة التمكينية، باستكشاف الفرص المتاحة لتبسيط عمليات العناية الواجبة وتقييم القدرات والمخاطر للشراكة، واستعراض ممارسات تقاسم المخاطر، وتعبئة الموارد المجمعة، وتحديد مسارات التمويل "المتسلسل" وتيسير الشراكات التي تدمج المنظمات الأصغر حجما في هياكل تشغيلية وإدارية أوسع نطاقا.

سيتم إدراج الأمثلة القطرية أو المواضيعية.

تقاسم المخاطر والمساءلة المتبادلة

44- من خلال النهوض بخطة إضفاء الطابع المحلي، يؤكد **البرنامج** من جديد التزامه بالتمسك بالمعيار 4 من معايير الضمان العالمي، "الحفاظ على الاستقلالية التشغيلية"، وضمان الالتزام بالمبادئ الإنسانية. ويلتزم **البرنامج** بإيجاد أدلة تبرهن على المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة والبرمجة العالية الجودة التي يحفزها تعزيز إضفاء الطابع المحلي. وعند القيام بذلك، سيقيّم **البرنامج** المخاطر المرتبطة بتوسيع الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية مقابل مخاطر تأخير أو تجنب المشاركة. ومن الواضح أن الفشل في الاستفادة من المعارف والشبكات وآليات التنسيق المحلية يمكن أن يقوض قدرة **البرنامج** على تعزيز الحلول المستدامة المحلية التي تستجيب بكفاءة لاحتياجات وأولويات الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم، سواء من حيث الأمن الغذائي أو الأنماط الغذائية.

45- وللتخفيف من المخاطر وإدارتها، يستند **البرنامج** إلى خبرته التي تزيد على 60 عاما من العمل في بيئات محفوفة بالتحديات، وهي خبرة ساهمت في ترسيخ ثقافة واعية بالمخاطر، وفي تطوير نظام قوي لإدارة المخاطر.[48] ويحدد هذا الإطار معايير التعاون مع الشركاء في تحديد المخاطر الخاصة بالسياق، وتقييمها وإدارتها، سواء كانت استراتيجية، أو تشغيلية، أو ائتمانية

[47] **البرنامج**. 2017. توجيهات **البرنامج** بشأن تعزيز قدرات المجتمع المدني.

[48] **البرنامج**. 2018. سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في **البرنامج**.

أو مالية.[49،50] وستسترشد إجراءات **البرنامج** على المستويين المؤسسي والقطري بتطبيق تحليل شامل للمخاطر، يحدّد المخاطر بوضوح، ويُوضّح مسؤوليات جميع الجهات الفاعلة، والمساءلة المتبادلة.

46- وسيجري النظر في المخاطر المحددة المرتبطة بالنهوض بإضفاء الطابع المحلي بالطريقة المقترحة في هذه السياسة من منظور نوع الجهة الفاعلة المحلية المعنية والإطار التشغيلي، وبالتالي الاعتراف بأن الأخذ بنهج "حلّ واحد يناسب الجميع" ليس قابلا للتطبيق. ويتطلب النهوض بالجهود المبذولة بقيادة محلية مساءلة جماعية أمام الأشخاص المتضررين من جانب جميع أصحاب المصلحة. وسيمكّن هذا النهج **البرنامج** والشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة، من المشاركة في التخطيط الدقيق والإدارة الاستباقية للمخاطر من خلال الموازنة بين رغبة كل منها في إدارة المخاطر وتقاسم المخاطر. وسيراعي نهج **البرنامج** في إدارة المخاطر ما يتعرض له الأشخاص الذين يخدمهم، والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والمجلس التنفيذي، والجهات المانحة من مخاطر، إلى جانب التزاماته تجاههم.

47- *المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج***. يعد **البرنامج** مساءلا أولا وقبل كل شيء أمام الأشخاص الذين يخدمهم.[51] ويجب ألا تؤثر جهود إضفاء الطابع المحلي على الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب أو على سلامة الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج**. وسيواصل **البرنامج** تحقيق التوازن بين القدرات التشغيلية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمرونة التشغيلية المؤسسية وسيواصل التخطيط للطوارئ بما يضمن استمرارية الدعم من دون انقطاع. وسيواصل **البرنامج**، مسترشدا بالمبادئ الإنسانية، تعزيز الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في حين تعمل على إدماج تدابير الحماية والمساءلة للأشخاص المتضررين من أجل تحسين سلامة هؤلاء الأشخاص، بما في ذلك حمايتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.[52]

48- ويجب على **البرنامج** أن يقيّم باستمرار المخاطر الكامنة المرتبطة بإضفاء الطابع المحلي. فعلى سبيل المثال، قد تعمل بعض الجهات الفاعلة المحلية، عن وعي أو من دون وعي، على تكريس الاختلالات الاجتماعية والثقافية في موازين القوى والسلوكيات الإقصائية أو المحسوبية. وتُشكّل هذه الممارسات والمواقف حواجز أمام تقديم الدعم القائم على الاحتياجات، وتعزز التحيزات الاجتماعية والثقافية وتقوض تماسك النسيج الاجتماعي. وللتخفيف من هذه المخاطر، من الضروري التأكد من أن اختيار الشركاء يستند إلى تحليلات سياقية واجتماعية ثقافية. وقد يُضطر **البرنامج** إلى تعديل أو تعليق أو حتى وقف جهود إضفاء الطابع المحلي في حال ارتفاع مستوى المخاطر التي قد تؤدي إلى انتهاك المبادئ الإنسانية أو المعايير العالمية للضمان. وقد يسهم تحقيق توازن بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية – التي قد تكون أقل عرضة للتأثر بالديناميات السياسية المحلية – في تحقيق توزيع أكثر إنصافا للمخاطر في بعض الحالات.

49- *المخاطر التي يتعرض لها شركاء **البرنامج** المحليون والوطنيون*. يدرك **البرنامج** أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تتعرض في كثير من الأحيان لمخاطر إضافية، خاصة في بيئات العمل المعقدة التي يصعب الوصول إليها. وينبغي ألا تواجه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تهديدات لسلامتها الشخصية نتيجة لتحمّلها مخاطر أمنية مرتبطة بجهود إضفاء الطابع المحلي. ويلتزم **البرنامج** بالحفاظ على الحوار والاتصال والتواصل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشأن التخفيف من المخاطر المحتملة أو المتوقعة على السلامة والأمن. ويشمل ذلك تقديم التدريب وتوفير الموارد لتعريف موظفي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بالمخاطر الأمنية والمساعدة في حمايتهم منها. وسيستكشف **البرنامج** سبل تحسين تبادل القدرات في ما يتعلق بمخاطر السلامة والأمن بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية[53] بهدف تعزيز العلاقات التي يستثمر فيها جميع الشركاء الرئيسيين والتمكينيين، على قدم المساواة، في سلامة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وأمنها.

50- وتواجه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أيضا مخاطر بسبب آليات التمويل غير المستجيبة، مثل التمويل المخصص القصير الأجل أو غير المتسق أو غير المخصص الذي قلما يصل إلى هذه الجهات الفاعلة، والحواجز المتزايدة الناتجة عن المطالبة بتحسين الضوابط والمساءلة. وبالمثل، قد لا تكون بعض الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما المنظمات المجتمعية والمجموعات التمثيلية، قادرة على تلبية متطلبات العناية الواجبة الصارمة وآليات الفحص المشتركة. ويستكشف **البرنامج** طرائق مالية

---

[49] *المرجع نفسه*.

[50] يحدد نظام إدارة المخاطر في **البرنامج** أربعة أنواع من المخاطر: الاستراتيجية، والتشغيلية، والائتمانية، والمالية.

[51] **البرنامج**. 2020. سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة. (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

[52] الأمانة العامة للأمم المتحدة. 2003. نشرة الأمين العام: تدابير خاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (ST/SGB/2003/13)..

[53] انظر على سبيل المثال إطار تقاسم المخاطر الذي أعدته جماعة الممارسين المعنية بتقاسم المخاطر التابعة لمبادرة الصفقة الكبرى (انظر الشكل 1): إطار تقاسم المخاطر – تحسين أثر العمل الإنساني من خلال تحسين تقاسم المخاطر.

وتعاقدية جديدة قد تدعم بشكل أفضل الشراكات مع هذه الجهات الفاعلة. وسيشمل ذلك التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية على المستوى القطري لتبادل الممارسات المشتركة ومواءمة النهج التي تيسّر المشاركة مع هذه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

51- *المخاطر التي تهدد **البرنامج** والشركاء الدوليين*. يحتاج **البرنامج** إلى ضمان توجيه الموارد بأقل قدر من مخاطر التدليس أو الخطأ أو عدم الكفاءة. وقد يكون لدى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية قدرات محدودة للوفاء بمتطلبات الإبلاغ المالي التي توفر **للبرنامج** والجهات المانحة ضمانات كافية ضد الخسارة والتدليس والفساد. ويجب أن تكون آليات المساءلة لضمان شفافية المبادرات الإنسانية والإنمائية واستجابتها ورصدها السليم وحوكمتها السليمة عملية وذات صلة بالظروف التشغيلية المحددة لكل شراكة ومتوائمة مع التزامات إدارة المخاطر ومعايير الضمان العالمية في **البرنامج**، بما في ذلك المعيار 3، "يعلم **البرنامج** أن مساعداته العينية آمنة وأين هي - من المنشأ إلى أيدي الأشخاص الذين يخدمهم". وتتطلب تدابير التخفيف من هذه المخاطر استثمار الوقت والموارد في تعزيز القدرات، إلى جانب الابتكارات التي تزيد من مرونة سيرورات الأعمال في **البرنامج**.

52- وقد يُقوّض فرض سيطرة خارجية أو ضمنية على اختيار الشركاء[54] قدرة **البرنامج** على ضمان برمجة عالية الجودة تلتزم بقيمه والمبادئ الإنسانية وإطار الضمان العالمي الخاص به. ويتطلّب تحقيق التوازن في مواجهة هذه المخاطر استثمارات في تحليل السياق وتعزيز النُظم والأخذ بنهج تشاركية مع السكان المحليين، والمجتمعات المحلية، والمجموعات التمثيلية، والسلطات.

53- وستعطي خطة تنفيذ هذه السياسة الأولوية لتحديد المخاطر والإجراءات المتعلقة بالتخفيف منها وإدارتها، وذلك بالنسبة لمختلف الجهات الفاعلة والبيئات، على المستويين العالمي والقطري، ووفقا لإطار الضمان العالمي. ويعتمد نجاح هذه السياسة على مدى استعداد **البرنامج** وشركائه والجهات المانحة لإدارة المخاطر وتقاسمها، وإعطاء الأولوية للكفاءة، ومواءمة النهج التي تيسر الشراكات التعاونية مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية. كما أن الاتفاق على المخاطر المقبولة عند الشروع في شراكات مع جهات فاعلة جديدة أو ناشئة، وآليات للأموال "العابرة" أو تقاسم التكاليف العامة، والالتزام بترتيبات التمويل المتعدد السنوات أو غيرها من ترتيبات التمويل المرنة تشكل أسسا ضرورية للدفع قدما بهذه الخطة وبناء شراكات طويلة الأجل قائمة على الثقة لتحقيق نتائج مستدامة.

التنفيذ

54- ستكون هذه السياسة مصحوبة بخطة تنفيذ محددة التكاليف. وسيسترشد الهيكل الداخلي الذي ستُنفذ من خلاله السياسة بأربعة عوامل تمكينية:

- *القوة العاملة*: ضمان تمتع الموظفين بالمهارات والخبرات والقدرات التنظيمية المناسبة، وتعزيز التحول في نمط التفكير والثقافة بما يدعم المشاركة المتعمدة والهادفة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في المراحل الرئيسية لصنع القرار.
- *التمويل*: تأمين الموارد المالية وتعزيز قدرة **البرنامج** على توجيه التمويل المرن إلى الشركاء المحليين والوطنيين.
- *توليد الأدلة*: تعزيز الأدوات التحليلية لرصد التقدم المحرز مقارنة بالأهداف المؤسسية، وتوليد الأدلة بشأن مكاسب الكفاءة، واستعراض الممارسات التي تيسّر التعلم المنهجي من أفضل الممارسات المحلية والعالمية.
- *سيرورات الأعمال وأدواتها*: إعادة النظر في سيرورات الأعمال ونماذج الشراكات بهدف تيسير إقامة شراكات مرنة وسريعة الاستجابة ومستدامة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز ومواءمة النهج المتبعة لناحية العناية الواجبة، وإدارة المخاطر، وتقييم القدرات، والتمويل.

[54] من جانب الحكومات الوطنية أو سلطات الأمر الواقع أو الجهات المانحة.